CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

إطار للتنمية الإجتماعية
Itar for Social Development

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

On behalf of
Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

18
BRIEF
04.05.2020

دور المجتمع المدني في بناء السلام في اليمن

عبدالكريم قاسم، لؤي أمين،
مرايكا ترانسفيلد، إيفا ستجليصكا

المقدمة

يركِّز هذا الموجز على إسهامات المجتمع المدني في ستة مجالات ذات أهمية مركزية بالنسبة لتعزيز السلام الدائم، وهي: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة والمجتمع، والأمن والعدالة، والتعليم، والبيئة. و الموجز جزء من مشروع أوسع يشجِّع التعاون البحثي اليمني/ الدولي بخصوص متطلبات السلام في اليمن، وينفّذه مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون

ملخص

تسعى منظمات المجتمع المدني في اليمن إلى أن تملأ فراغا مهما أحدثه، من جهة، انهيار مؤسسات الدولة اليمنية، ومن جهة أخرى، سبَّبَه تحوّلُ الدعم المالي الذي تقدمه المنظمات الدولية نحو جانب الغوث الإنساني ذي الطبيعة الطارئة والملحة. ومِن المعلوم أنَّ الظروف السياسية والاقتصادية الحالية قد جعلت قيام منظمات المجتمع المدني بمهماتها بطريقة فعّالة أمرا بالغ الصعوبة. أضفْ إلى ذلك أنّ من شأن غياب القدرات البشرية والتنظيمية في تلك المنظمات أنْ يعرقل نتائج ومخرجات المشاريع. وعلى العموم، فإنَّ تأثير منظمات المجتمع المدني محدود، وهو ما يجعل تأثيرها في إحداث تغيير بنيوي ضئيلا أو معدوما. هذا؛ رغم نشاطها مددا من الزمن تصل إلى عدة عقودٍ في بعض الأحيان. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ منظمات المجتمع المدني اليمنية لاتزال تُسهِم في مجال متطلبات السلام في قطاعات متعددة؛ وتظل، رغم ما يعتور عملها من معوِّقات، فاعلا مهما في إطار الفضاء المدني اليمني. وفي السياق اليمني اليوم الذي لا تتوفر فيه النية لدى الأطراف المتصارعة على أن تقدِّم تنازلات والذي تسهم فيه وسائل الإعلام المختلفة في تصعيد وتيرة العنف- في هذا السياق، فإن الأرجح أن يكون حقل المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتوفر فيه الفاعلون الذين يلتزمون بمبادئ حقوق الإنسان، وبالمشاركة السياسية، وببناء السلام. وحتى يكون المجتمع المدني قادرا على أن يسهم في الجهود المستقبلية المتعلقة بإعادة الإعمار، فإنَّ الوقت الحاضر هو الزمن الملائم الذي ينبغي فيه على المنظمات الدولية أنَّ تدعم منظمات المجتمع المدني في اليمن و أن تستثمر بصورة جادة في مجال بناء قدراتها الإنسانية والتنظيمية. وعلى وجه الخصوص، فإنَّ من شأن ذلك أن يتم من خلال الدعم المادي، والمالي، ومن خلال تنمية القدرات.

الدولي (GIZ)، وبتفويضٍ من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).[1]

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني فضفاضا وغامضا ويمكن تعريفه بطرق مختلفة.[2] وفي ما يعرف بـ(إطار الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن)، والذي تبناه مجلس الوزراء اليمني في سبتمبر 2013م، فإنَّ منظمات المجتمع المدني تُفْهَم بأنَّها تلك التي "أسسها أو يسعى في تأسيسها مواطنون وفقا للقوانين الموجودة، وتهدف إلى الإسهام في الخير العام ويكون من شأنها إيصال اهتمامات المواطنين وقيم مجتمعاتهم المحلية بناء على اعتبارات أخلاقية، وثقافية، و سياسية، ودينية أو خيرية. ولا يكون من شأنها السعي إلى الربح أو إلى السلطة السياسية".[3] ونحنُ في هذا الموجز نتبع هذا التعريف. وحتى نفهم إسهامات المجتمع المدني في اليمن في القطاعات المذكورة آنفا بخصوص تحقيق السلام الدائم، فإننا قد عمدنا إلى عقد نقاشات في إطار مجموعات مركزة، و أجرينا مقابلات مع منظمات مجتمع مدني مسجلة بصورة رسمية ومع الناشطين فيها، علاوة على مجموعاتٍ أخرى يغلب عليها الطابع غير الرسمي.[4]

تاريخ موجز عن المجتمع المدني في اليمن

تعددت أشكال المجتمع المدني في اليمن و أدواره في القرن العشرين وفقا للظروف المحلية والوطنية والدولية وطبقا للشروط السياسية والتشريعية والاقتصادية والمؤسساتية.[5] وقد انبثق الرعيل الأول من منظمات المجتمع المدني في صورة معارضة للاستعمار البريطاني في الجنوب ولحكم الإمامة في الشمال. وفي المجمل، فقد كان ثمة 47 منظمة مجتمع مدني في اليمن قبل نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين.[6] وقد أنتجت مرحلة بناء الدولة الجمهورية في كلٍّ من الجنوب والشمال خلال فترة سبعينيات القرن العشرين دولتين ذواتي نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين تماما و ذواتي رؤيتين متباينتين بخصوص الموقف من الحداثة ومن التنمية. وفي العام السابق للوحدة 1989 كان ثمة 424 منظمة اجتماعية قد وجدت طريقها إلى التأسيس.[7] و كانت معظمها تهدف إلى الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

توحد الجنوب والشمال في 22 مايو 1990 تحت اسم الجمهورية اليمنية. ويضمن

---

1 لمعرفة النقاش الكامل بخصوص الستة الحقول و مركزيتها في سبيل بناء سلام دائم في اليمن يمكن الرجوع إلى تقرير CARPO رقم 6 بعنوان فهم متطلبات السلام في اليمن: احتياجات وأدوار المجتمع المدني والشباب والاعلام والقطاع الخاص و في هذا التقرير تحدد مرايكا ترانزفيلد وماري-كرستين هاينزه معالم الإطار المفاهيمي لهذه الورقة نشر التقرير في مارس 2019م، وهو متوفر على هذه الرابط: *https//:carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/07/carpo_report_06_2019_ARABIC_printerfriendly.pdf* (22.10.2019).

2 انظر، على سبيل المثال، تعريف المجتمع المدني في المرجع السابق، ص16.

3 MOPIC (2013): *Partnership Framework between the Government of Yemen and Civil Society Organizations*, Yemen's Ministry of Planning and International Cooperation, Sana'a, p. 3. Available at *https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/MNA/yemen_cso/english/Yemen_CSO_Partnership_Framework_GoY_CSO_ENG.pdf* (10.10.2019).

4 نفذ البحث الميداني خلال الفترة الواقعة بين 20 أغسطس و 20 سبتمبر من العام 2019م. وشمل البحث كلًا من صنعاء وعدن وتعز وشبوة. وقد أجرى فريق البحث الميداني نقاشات ضمن أربع مجموعات مركزة تتكون من 28 مشاركا ومشاركة من ممثلي منظمات المجتمع المدني (12من الإناث و 16 من الذكور)، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع 8 من المبحوثين الأساسيين.

5 Sheila Carapico (1998): *Civil Society in Yemen. The Political Economy of Activism in Modern Arabia*, Cambridge. Sheila Carapico (2006): 'Civil society and civil activism in Yemen', in Sarah Ben Nefissa, Maggy Grabundzija and Jean Lambert (eds.): *Civil Society, Associations and Local Governance in Yemen*, CEFAS, Sana'a, p. 202.

6 MOPIC (2013), p. 27.

7 المرجع السابق نفسه.

دستور 1991 وتعديلاته في العام 2001 التزام الدولة بالديمقراطية البرلمانية، وبالتعددية السياسية، وبنظام التعددية الحزبية.[8] تكفل المادتان 42 و 58 من الدستور حرية التعبير والتجمع، وحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة. وقد كان هذا الإطار القانوني مشفوعا بتوسع نمط الاقتصاد الرأسمالي مع المناخ السياسي التنافسي ونمو الطبقة المتوسطة التي تتمتع بالحيوية وبالتعليم الجيد بمثابة عوامل رافدة لخلق فضاء كان من شأنه في فترة تسعينيات القرن العشرين نشوء منظمات ذات طابع رسمي وتخصصي أكبر. ومن هنا حدث التسريع في عملية التحوّل من المجتمع المدني في نسخته التقليدية (المجتمع الأهلي) إلى أنماط أكثر حداثة من (المجتمع المدني). إنَّ قانون 2001 الخاص بإنشاء الجمعيات والمؤسسات ولوائحه[9] في العام 2004 قد كرر التأكيد على التزام الحكومة بالتعددية السياسية، غير أنه قد سمح بوجود حيز معتبر للحكومة كي تمارس الرقابة والسيطرة على نشاطات منظمات المجتمع المدني. و إذا كان هذا القانون الصادر في 2001 قد عُدَّ، من جهة، بمثابة أفضل قانون ذي صفة تمكينية في الجزيرة العربية يتعلق بحوكمة المجتمع المدني،[10] فإنه، من جهة مقابلة، يختزل منظمات المجتمع المدني في مستوى ضئل الأهمية من العمل التنموي؛ فهي في هذا الإطار التشريعي تقع تحت طائلة شبكة الرعاية الأبوية الحكومية.[11] أضفْ إلى ذلك أنَّ العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني في اليمن لم يؤدِ، بالضرورة، إلى تمكين وتقوية مجتمع مدني مستقل يكون من شأنه التمتع بالحرية من التأثير والرعاية الحكومية، والقبلية، والدينية، والسياسية.

لقد أدت انتفاضة 2011 إلى خلق فضاءات جديدة لنمو النشاط المدني في حقل العمل السياسي في اليمن. و لم تكن مطالب الناشطين الثوريين مقتصرة على الديمقراطية، و العدالة، والكرامة للنساء والرجال فقط، بل إن المنضوين منهم تحت مظلة منظمات المجتمع المدني كانوا مصرين على الاستفادة من الفرص التي وفرتها عملية الانتقال السياسي التي بدأت مع التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي. و لم يرتفع عدد المنظمات النشطة فحسب، بل إنَّ منظمات المجتمع المدني تنوعت فيما يخص حقول نشاطها وأضحت في نظر المجتمع و في نظر السياسيين على حد سواء فواعل اجتماعية تتمتع بالمصداقية. وبين 2011 و2016 أصبحت ما بين 12000 إلى 15000 منظمة تعمل في قطاعات مختلفة بترخيص رسمي أو بدون ذلك.[12] وقد أكد أحد المشاركين في المجموعات البحثية المركزة أن احتجاجات 2011 قد سرَّعت من وتيرة تأسيس منظمات المجتمع بوصفها كيانات قانونية، حدث ذلك عن طريق تحوّل مبادرات الشباب غير الرسمية في ساحات الاحتجاج إلى أعمال ذات أطر قانونية. وبعبارة هذا المشارك: "إن لدى الشباب رغبة في الاسهام في خدمة مجتمعاتهم المحلية و في إحداث التغيير الايجابي فيها. وهذا هو ما شجع هؤلاء الشباب على إنشاء منظمات مجتمع مدني." ومن هذا التطور الذي حدث يأتي التنوع في عمل تلك المنظمات. في الفترة السابقة على 2011 كانت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تعمل في إطار العمل الخيري. أمّا منذ 2011، فإن عدد المنظمات العاملة في حقول أخرى قد ازداد، وتتضمن تلك الحقول: تعزيز حقوق المرأة

8 الدستور اليمني لعام 1991 مع تعديلاته في العام 2001. متوفر على: *https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf* (20.11.2019).

9 *Executive Bylaw for Law No. 1 for the Year 2001 Concerning Associations and Foundations*. Available at *https://www.icnl.org/research/library/yemen_reg-1-2001-en/* (20.11.2019).

10 ICNL (2017): *Civic Freedom Monitor: Yemen*, International Center for Not-for-Profit Law. Available at *http://www.icnl.org/research/monitor/yemen.html* (10.10.2019).

11 Sheila Carapico (1998); Sarah Phillips (2007): *Evaluating Political Reform in Yemen*, Carnegie Papers – Middle East Series 80, p. 8. Available at *https://carnegieendowment.org/files/cp_80_phillips_yemen_final.pdf* (10.10.2019).

12 MOPIC (2013), p. 30; ICNL (2017).

خاصة وحقوق الإنسان عامة،[13] والمبادرات الشبابية،[14] و حرية الصحافة والتعبير،[15] إلى جانب قضايا أخرى تتعلق بجوانب اجتماعية أو تتصل بالتنمية، أو بالديمقراطية.[16]

لقد سعت منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز شرعيتها عن طريق الاضطلاع بأدوار محورية في احتجاجات 2011 وكذلك في العملية الانتقالية التي تلت ذلك. و مما ينبغي التأكيد عليه أن المجتمع اليمني العام قد اعترف بأهمية تلك المنظمات المدنية، حتى و إن كان ثمة جنوح متزايد نحو حصر معناها على الشباب المنخرطين في النشاطات، وعلى النساء، إلى جانب مجموعات مهمشة أخرى. وعلى نحو مشابه، فإنَّ الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس عبدربه منصور هادي، استنادا على خلفية العطب الذي تعانيه في مشروعيتها إلى جانب الفجوات في مجال إيصال الخدمات إلى المواطنين، قد سعت إلى تعزيز الاعتراف الرسمي بدور منظمات المجتمع المدني في مجالي التنمية وبناء الدولة. وخلال فترة مؤتمر الحوار الوطني الذي نصت عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتم عقد جلساته خلال العامين 2013م و 2014م، كان ممثلو المجتمع المدني منخرطين في ذلك المؤتمر بوصفهم موفدين مخولين، في حين كان يتمثل دور آخرين ممن ينتمون للمنظمات في تشكيل العملية الاستشارية. وبقطع النظر عن الظروف التي شهدت تحسنا، فإنَّ الحكومة لم تفعل إلا القليل من أجل الزيادة الفعَّالة لمشاركة المجتمع المدني، وفي الآن نفسه عانت منظمات المجتمع المدني من انعدام التمويل ومن فقر في المهارات اللازمة، علاوة على أنها ظلت معتمِدة، في الغالب، على المانحين الأجانب الذين، كمحصلة لذلك، أصبحوا يشكلون أجنداتها.

دور المجتمع المدني خلال فترة الصراع

في مارس 2015 تدخّل التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، وقد حدث ذلك بعد ستة أشهر من إخراج الحوثيين للعملية الانتقالية عن مسارها و سيطرتهم بالعنف على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م. لقد كان لارتفاع وتيرة العنف واندلاع الحرب في أواخر العام 2014م ومطالع العام 2015 آثار مدرة على المجتمع المدني. فلم يتسبب ذلك في تغيير الإطار القانوني الناظم للمجتمع المدني فحسب، بل إنَّ مجالات الأنشطة قد تغيرت. و بصورة متصاعدة أصبح من الصعوبة بمكان على منظمات المجتمع المدني أنْ تُحدِث تأثيرا في مجال السياسة. وتغير الدعم الدولي ليتجه إلى القطاع الإنساني. وقد كان من شأن ذلك متظافرا مع التصور الذي تخلّق لدى القائمين على منظمات المجتمع المدني من أنَّ العمل الإنساني أقلُّ خطورة في السياق السياسي الجديد- أنْ اتجهت المنظمات نحو العمل في مجال المساعدات الإنسانيّة. وفي الوقت نفسه أصبحت قدرة المنظمات اليمنية على العمل في المناطق المتضررة محدودة نتيجة للعنف من جهة، ولغياب المهارات الضرورية و انعدام فرص بناء القدرات من جهة أخرى.

13 Wameedh Shakir (2015): *Women and Peacemaking in Yemen. Mapping the Realities*, CMI. Available at *http://cmi.fi/wp-content/uploads/2016/04/Women_and_Peacemaking_in_Yemen_EN.pdf* (30.12.2018). Ewa K. Strzelecka (2018): 'A political culture of feminist resistance. Exploring women's agency and gender dynamics in Yemen's uprising (2011-15)', in: Marie-Christine Heinze (ed.): *Yemen and the Search for Stability. Power, Politics and Society after the Arab Spring*, London, pp. 47–70.

14 Moosa Elayah (2018): *Civil Society Organizations and Peacebuilding after Yemen's Former President Ali Abdullah Saleh*, GPBC/CIDIN/ Radboud University, Sana'a, p. 2. Available at *https://bit.ly/33gl60R* (10.10.2019).

15 Nadia al-Sakkaf (2016): *The Tragedy of Yemen's Civil Society,* The Washington Institute. Available at *https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-tragedy-of-yemens-civil-society* (15.04.2020).

16 ICNL (2017): *Civic Freedom Monitor: Yemen*, International Center for Not-for-Profit Law. Available at *http://www.icnl.org/research/monitor/yemen.html* (10.10.2019).

ونتيجة للحرب، فإنَّ البلد قد غدا منقسما، على المستوى السياسي، إلى معسكرين أساسيين: الحكومةِ المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس هادي من جهة، والحوثيين (أنصار الله) من جهة مقابلة. و ينقسم المعسكر الأول إلى مناطق نفوذ متعددة، ومن ذلك مناطق النفوذ الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي أو تلك الواقعة تحت سيطرة التجمع اليمني للإصلاح؛ المعروف اختصارا بحزب الإصلاح. وعلى الرغم من أنَّ التباين المناطقي في أنشطة منظمات المجتمع المدني قد كان موجودا مِن قبلُ فيما يخصُّ التركيز على المراكز الحضرية (بالتحديد صنعاء، وعدن، وتعز)، فإنَّ انقسام البلد في سياق الحرب قد جعل تلك المنظمات في مواجهة ظروف قانونية، و أمنية، واجتماعية مختلفة ومتعددة.

في المناطق الشمالية الغربية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين أصبح فضاء المجتمع المدني يخضع لقيود هي الأشد في إطار البلد عامة. بادر الحوثيون بسرعة إلى قمع نشاط المجتمع المدني و إلى إغلاق المنظمات المنتسبة إلى حزب الإصلاح وتلك التي تتلقى دعما ماليا من الغرب. وقد أصبح مصير كثير من الناشطين إما الاعتقال أو الاختفاء القسري. في نوفمبر من العام 2017م عمد الحوثيون، في خطوة مناقضة للقانون المتعلق بحرية تكوين الجمعيات، إلى تقييد فضاء المجتمع المدني، وقد غيروا القوانين الناظمة لهذا المجال متوسلين بمؤسسات الدولة الواقعة تحت سيطرتهم في صنعاء؛ وعلى وجه التخصيص وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وفي نوفمبر من العام 2017م، أيضا، أسست سلطات الأمر الواقع الحوثية ما يعرف بـ(الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث). وقد أوكل إلى هذه المؤسسة الجديدة مهمة تسجيل منظمات المجتمع المدني، ومراجعة وتقييم أعمالها. وقد كان من شأن هذا أنْ جعل أمر تسجيل المنظمات أو تجديد تراخيصها من الصعوبة بمكان. جمدت هذه الهيئة الحسابات المصرفية لمنظمات عاملة في المجتمع المدني و أجبرت المنظمات على أنْ تدرج ضمن موظفيها أشخاصا من ذوي الولاء للحوثيين. وفضلا عن ذلك، أصبحت المنظمات مطالبة بتراخيص كي تقوم بأنشطة معينة. وهذا الأمر بالتحديد أثر على عمل المنظمات التي ينصب تركيزها على مسائل المساواة بخصوص اختلاف النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. وعلى سبيل المثال فقد أُجْبِر اتحاد نساء اليمن على تغيير أسماء و مضامين مشاريع يتركز اهتمامها على تمكين النساء و على مسألة تنظيم الأسرة. في نوفمبر من العام 2019م استبدلت هذه الهيئة بـ (المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث). ولم يكن أمام بعض المنظمات من خيارٍ سوى التعاون مع سلطات الأمر الواقع، إما عن طريق وسطاء محليين أو بصورة مباشرة، وذلك حتى يتسنّى لها الحصول على تراخيص أو حتى يتسهّل لها أمرُ الوصول إلى المجتمعات المحليّة المتضررة. أمّا المنظمات التي حُظِرت عن طريق الهيئة أو المجلس الأعلى المشار إليهما آنفا، فقد استمرت في أنشطتها في مناطق تقع خارج سيطرة الحوثيين.

وفي المناطق التي تخضع، من حيثُ التسمية، لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا ظل المجتمع المدني يتمتع بدرجة أكبر من الحرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنظمات ما فتئت تواجه إرباكا بيروقراطيا و إجراءات تسجيل وترخيص مطوّلة؛ و على وجه التحديد في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. هذا؛ علاوة على تدخلاتٍ ذات طابع قمعيّ تمارسها سلطات الأمر الواقع في مناطق متعددة. و إذا ضربنا مثلا بالمناطق الجنوبية، فإنَّ الطلبات والتقديمات المسلمة من منظمات المجتمع المدني إلى وزارتي التخطيط والعمل تخضع لمراجعة قوة الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. وقد أفادت منظمات في عدن، أُجْرِيت معها مقابلات، أنَّ طلبات مشاريعها لَاقتْ رفضا من المجلس الانتقالي الجنوبي؛ كونها، حسب ذلك الزعم، لا تمثل

المصالح السياسية للمجلس الانتقالي؛ أو لأنها تتلقى دعما ماليا من دولٍ تناصب المجلس الانتقالي العِداء. وفي هذا السياق أتى اعتقال قوات الحزام الأمني لرئيس جمعية الأمل، التي تضطلع ببرنامج توزيع دعم المدارس في عدن، و أبين، ولحج منذ العام 1995م، وقد كان اعتقاله بسبب الاشتباه في تعاونه مع العدو من خلال تلقي أموال من قطر الخيرية. أمّا بخصوص منظمات المجتمع المدني في كلٍّ من حضرموت ومأرب، فإنَّها أقلُّ تأثرا بالوضع الأمني؛ بل إنَّها، في واقع الأمر، تتمتع بقدرٍ كبيرٍ من حرية الحركة ومن تعاون السلطات المحلية. في حضرموت تعتمد منظمات المجتمع المدني على الدعم المالي المقدَّم من القطاع الخاص المحلي في المحافظة بصورة أكبر مما هي الحال عليه في أيةِ محافظةٍ أخرى. وفي هذه المحافظة، أيضا، تتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرة أكبر نسبيا على الوصول إلى عمليات صناعة السياسات و على التعاون مع الجهات الحكومية. وعلى الرغم من أنَّ منظمات المجتمع المدني في تعز تتمتع بحرية نسبية وبكونها جيدة التنظيم ولديها اتصالات مع الرموز السياسيين، فإنَّ عملها مرهون بتدخلات مجموعات مسلحة مختلفة. ومن ذلك، على سبيل المثال، سيطرة إحدى مجموعات المقاومة غير الرسمية على مبنى مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم ثم احتلاله.

إسهامات المجتمع المدني في متطلبات بناء السلام في اليمن

على الرغم من تناقص الفضاءات المدنية، فإنَّ منظمات المجتمع المدني ماتزال مستمرة في نشاطها وتضطلع بالإسهام في متطلبات السلام في البلد. و أهم ما في الأمر أنَّ منظمات المجتمع المدني تُعَدّ واحدة من الفاعلين القليلين في اليمن الذين يتبنون بصورة نموذجية حزمة من المبادئ المعتبرة، ومنها: رفاه المجتمع، وحقوق الإنسان، والمساواة في القطاعات المختلفة التي تُعَدّ ذات أهمية جوهرية في سبيل تحقيق سلام دائم. ومع ذلك، فإنَّ مجال فاعلية منظمات المجتمع المدني يظل محدودا؛ لاسيما في ظل العوائق التنقلية، والقيود السياسية، والثغرات في طاقاتها وقدراتها.

الاقتصاد

إذا عقدنا مقارنة بين منظمات المجتمع المدني من جهة و الجهات الحكومية ووسائل الإعلام من جهة أخرى، فإننا نجد أن منظمات المجتمع المدني، كما أوضح فريق الإعلام في هذا المشروع،[17] قد لعبت دورا مهما في الدفع قدُما بالنقاش المتعلق بالاقتصاد في اليمن. لقد سدت هذه المنظمات ثغرات مهمة تتعلق بتوصيل الخدمات، وخلق فرص العمل والتمكين الاقتصادي. وفي حين أنَّ انتفاضة 2011م وما أعقبها من عملية انتقال في العام 2012م قد قدمت فرصة لمنظمات المجتمع المدني كي تستشرف إصلاحات اقتصادية واسعة،[18] فإنَّ الصراع قد فرض على المنظمات المهتمة بالقضايا الاقتصادية أن تحوِّل بؤرة اهتمامها من المستوى الوطني باتجاه المستوى المحلي؛ وذلك حتى تصل إلى ذوي الحاجة الملحة. وفي ظل النظام التعليمي الفقير في اليمن، إلى جانب النقص في الخبراء الاقتصاديين اليمنيين، فإنَّ المادة المعرفية المنشورة عن الاقتصاد اليمني شحيحة ونادرة، فضلا عن أنّ التطورات السياسية والاستراتيجية تحجب التطورات الاقتصادية.

17 فاطمة صالح وسكوتبريستون ومرايكا ترانزفيلد (17 أبريل 2020): دور الإعلام في بناء السلام في اليمن، موجز (CARPO) والمركز اليمني لقياس الرأي العام رقم 16. متوفر من خلال الرابط: *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/04/carpo_brief_16_AR.pdf* (30.04.2020).

18 فريق الإصلاح الاقتصادي (2017): رؤية استمرار النشاط الاقتصادي و إعادة الإعمار، المنتدى التجاري اليمني ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي. متوفر من خلال الرابط: *http://www.yemenief.org/Download_Center/docment/doc_2023.pdf* (19.10.2019).

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ المنظمات المدنية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، قد دأبت على رفع الوعي بخصوص القضايا الاقتصادية المعقدة، كما إنها قد وضعت الاقتصاد اليمني على جدول أعمال خبراء التنمية والسياسات الدوليين. ومن المبادرات في هذا السياق منتدى قيادات التنمية الذي يعدّ أحد أعمدة مشروع مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن والذي يضم مجموعة من الخبراء. و نفذ المشروع بدعم من منظمتين يمنيتين، هما ديب روت للاستشارات ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية مع شريكهما الدولي مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). وتركز المنشورات التي يصدرها هذا المشروع على أزمة الغذاء، وعلى القطاع المصرفي، و انهيار الخدمات الأساسية، ودور القطاع الخاص في اليمن، وتطوير الرأس مال البشري، و صناعة مصايد السمك، إلى جانب موضوعات أخرى.[19] منذ العام 2016م دأب مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي على إصدار تقارير حول القضايا الاجتماعية والوضع الاقتصادي في اليمن بهدف تقوية دور القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الصراع.

وعلى المستوى المحلي تساهم منظمات المجتمع المدني في تخفيض مستوى البطالة والفقر عن طريق تقديم الدعم المباشر لذوي الحاجة، والتزويد بالخامات بتكلفة منخفضة، إلى جانب تيسير أمر التمكين الاقتصادي. إنّ الأزمة الاقتصادية التي سببتها حرب السنوات الخمس الماضية قد طالت فئاتٍ واسعة من المجتمع اليمني بشكل مدمر، و بصورة خاصة يُعدُّ الأطفال والنساء الفئتين الأكثر عرضة لهذه الأزمة والأكثر ضعفا أمامها. ومن هنا، فقد عمدت منظمات مجتمع مدني كبيرة إلى تنفيذ مشاريع في مستويات القاعدة الشعبية مستهدفة النساء بصورة خاصة. فاتحاد نساء اليمن، على سبيل المثال، تولى منذ 2017م تنفيذ مشروع "توفير سبل العيش والتمكين الاقتصادي وتقديم الخدمات متعددة القطاعات للنساء والفتيات". وقد قدم المشروع منحا مالية للمشاريع الصغيرة، ودعما ماديا للنساء اللاتي تضررن من العنف، إلى جانب مساعدات نقدية؛ وذلك من أجل تخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائي في مناطق مختلفة من البلد. وفي 2017م أطلق مركز المعلومات الاقتصادية مبادرة تحت شعار "سوف أعمل" و استهدفت بالتدريب مجموعة من النساء الشابات في مجال تصنيع و تسويق الإكسسوارات. وعن طريق برنامجه "ضمان القروض" و "خدمة تطوير المنشآت الصغيرة و الأصغر" أظهر الصندوق الاجتماعي للتنمية قدرة منقطعة النظير في الوصول إلى مناطق بعيدة في الريف اليمني. ويهدف هذا المشروع إلى التمكين الاقتصادي وخلق فرص للعمل. وفي هذا السياق استطاع مشروع "خدمة تطوير المنشآت الصغيرة و الأصغر" أنْ يخلق 173000 وظيفة معظمها في مجالي الزراعة وصيد الأسماك.[20]

١السياسة

لقد أفضى الدور البارز الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في اليمن أثناء انتفاضة 2011م إلى تعزيز دورها التفاوضي في صنع السياسات وفي مساءلة الحكومة أثناء الفترة الانتقالية. غير أنَّ معظم هذه المنظمات لم تستطع الحفاظ على هذه المكانة خلال فترة الصراع؛ لاسيما مع تخلّق البيئة القامعة الجديدة، ومع طغيان التهديدات الأمنية، فضلا عن شحة التمويل المالي. ومع ذلك، فإنَّ المنظمات المدنية قد ظلت ناشطة في الحقل السياسي وعلى صُعُدٍ متعددة؛ فعلى المستوى المحلي استمرت المنظمات في مناصرة سياسات التغيير وزيادة المشاركة المجتمعية؛ أمّا على المستوى الوطني العام، فإنّ المنظمات ما فتئت

19 يمكن الحصول على كل المنشورات المنبثقة عن هذا المسرّوع من خلال الرابط الآتي: https://carpo-bonn.org/rethinking-yemens-economy/ (15.04.2020).

20 رابط خدمة تعزيز المنشآت الصغيرة والأصغر هو: https://smeps.org.ye/smepsweb/ (15.04.2020).

تحاول أنْ تدعم وتشكل عملية محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ومن أمثلة هذه الجهود، على المستوى الوطني، ما تقوم به المنظمات من إجراء أبحاث ومن تنفيذ لما أصبح يطلق عليه المسار الثاني، ويتم ذلك في أغلب الحالات بالتعاون مع شركاء دوليين، ومن ذلك مبادرة "إعادة تصور الاقتصاد اليمني" السالفة الذكر والتي تجمع خبراء في الاقتصاد والتنمية لهم انتماءات إلى مختلف عناصر الطيف السياسي في البلد. كما إنَّ منتدى التنمية السياسية في اليمن قد تمتع، ولايزال، بشراكة ناجحة مع مؤسسة بيرغهوف في سياق المحادثات السياسية ضمن المسار الثاني.

منذ العام 2015م عُقِدتْ خمس جولات من محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة بين الفاعِلَين الأساسيَين، وهما: الحكومة المعترف بها دوليا برئاسة عبدربه منصور هادي، و الحوثيون. لم يكن بين المتفاوضين سوى أربع نسوة: ثلاث منهنَّ شاركنَ في محادثات الكويت في العام 2016م، وواحدة في محادثات السويد خلال العام 2018م.[21] ولم يتضمن وفد الحوثيين أية امرأة. لقد جرى تجاهل ممنهج لنسبة الكوتا، 30 بالمائة من النساء، التي اتفقت عليها الأطراف بوصفها ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد من بداية 2013 حتى مطلع 2014م. هذا؛ رغم جهود المناصرة وكسب التأييد، التي اضطلعت بها ناشطات إلى جانب مجموعات مدنية أخرى، الرامية إلى تضمين النساء ومنظور النوع الاجتماعي في عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

ومن المبادرات الناجحة في نطاق المجتمع المدني، والتي لاقت دعما من المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن ومن مكتب النساء في الأمم المتحدة، الآتي: مشاركة سبع ناشطات نساء مستقلات من "التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام" في المناقشات غير الرسمية خلال محادثات السلام في الكويت، مايو 2016م؛ وكذلك مشاركة ثمان عضوات من "المجموعة الاستشارية النسوية" في مشاورات السلام في جنيف خلال سبتمبر 2018م؛ ومن ذلك أيضا مشاركة وفد يضم نساء من "المجموعة الاستشارية النسوية" و"التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام" و "المجموعة الاستشارية السياسية" في مشاورات ستوكهولم خلال ديسمبر 2018م. في مارس 2019م نظم مكتب النساء بالأمم المتحدة في عمان مؤتمرا دوليا تحت عنوان "مؤتمر النساء اليمنيات: وسيطات السلام"، وفي المؤتمر حضرت 100 ناشطة مدة يومين من أجل مناقشة أدوارهن في صناعة السلام وبنائه في اليمن. هذا؛ على الرغم من أنَّ نساء جنوبيات يعملن في منظمات المجتمع المدني من أجل دولة جنوبية مستقلة قد شعرْنَ بأنهن مثلن تمثيلا ناقصا وكتبْنَ رسالة شكوى يعترضنَ فيها على تهميشهن في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.[22]

في السياق اليمني المفرط في تسييسه استطاعت بعض منظمات المجتمع اليمني أن تستمر في الحفاظ على حقها في الدعوى والدفاع عن قيمها الخاصة. فمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، لم تستمر في توثيق الانتهاكات التي ترتكبها أطراف الصراع

21 Sanam Naraghi Anderlini, Rasha Jarhum, Rana Allam, and Devin Cowick (2017): *A Policy Brief in the 2016-17 U.S. Civil Society Working Group on Women, Peace and Security Policy Brief Series*, p. 5. Available at *https://www.usip.org/sites/default/files/9th%20US%20CSWG%20Policy%20Brief%20August%2028%202017%20v3%20%28002%29.pdf* (20.03.2020). Afrah Nasser (2018): 'Yemen's Women Confront War's Marginalization', in: *MERIP* 189. Available at *https://merip.org/2019/03/yemens-women-confront-wars-marginalization/* (20.03.2020).

22 المجلس الانتقالي الجنوبي (2019): رسالة اعتراض الى مؤتمر الامم المتحدة "المرأة اليمنية، وسيطات السلام". متوفر من خلال الرابط الآتي: *https://stc-eu.org/en/statement-of-protest/* (15.04.2020).

فحسب، بل دأبت، أيضا، على ممارسة الضغط من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في محادثات السلام. ومن ذلك، على سبيل المثال، الخطاب الذي رفعته المنظمة بخصوص أولويات حقوق الإنسان في مفاوضات السلام المنعقدة في الكويت عام 2016م. أمَّا المنظمات ذات التوجه البحثي، مثل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، والمركز اليمني لقياس الرأي العام، ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، فقد استمرتْ في إجراء الأبحاث بهدف تقديم المعلومة لصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي.

أمّا على الصعيد المحلي، فإنَّ العمل من أجل عملية السلام قد أصبح من الخطورة بمكان؛ لاسيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وقد أصبح معروفا أنَّ الأطراف المتصارعة ترى أنَّ التحيز من أجل السلام في المواقف هو تحيّز ضدها وضد مصالحها. وبقطع النظر عن ذلك، فإنَّ منظمات المجتمع المدني، و إنْ كان ذلك على نطاق ضيق، قد استمرت في الدفاع عن سياسات إدماجية تشمل الجميع، وفي تكريس آليّات للمشاركة المجتمعية في المستويات المحلية. ومن أهم تلك الجهود ما قام به الصندوق الاجتماعي للتنمية من تشكيل مجالس تعاونية في القرى في مناطق مختلفة من اليمن. كما إنَّ منظمات المجتمع المدني قد يسرتْ تأسيس اللجان المجتمعية من أجل تحسين الخدمات، والمساءلة الاجتماعية، والرقابة. لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني، في واقع الأمر، أداة مهمة، منذ بدء الحرب، في إدارة الشؤون المحلية؛ لاسيما في ظل ضعف المجالس المحلية، وانعدام توفر الخدمات من طرف الحكومة. وتسهم المنظمات، أيضا، في عملية اللامركزة للدولة اليمنية بوصف ذلك نوعا من بناء السلام.

الثقافة والمجتمع

عمَّقت الحرب خطوط الصدع المناطقي والطائفي بصورة غير معهودة من قبل في اليمن. وفي هذا السياق، تبذل منظمات المجتمع المدني في اليمن محاولات في سبيل رأب الصدع الذي طال النسيج الاجتماعي. دعمت المنظمات المدنية القدرات الذاتية المتوفرة في المجتمعات المحلية، وعملت على تقوية شبكات الأمن والاستقرار الاجتماعيين، كما اضطلعت بحل الصراعات المحلية بما من شأنه الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، دأبت منظمات المجتمع المدني على خلق فضاءات في الواقع وفي الانترنت من أجل الاحتفاء بالثقافة، ودعم الشباب الموهوبين من الإناث والذكور، فضلا عن الحفاظ على استمرار الإنتاج الثقافي في اليمن.

لقد أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز الاندماج الاجتماعي وفي القضاء على التوترات من خلال خلق الفرص أمام الشباب ومن هم أكبر منهم في السن، على حد سواء؛ وذلك من أجل إشراكهم بصورة فاعلة في قضايا مجتمعاتهم المحلية. والمعلوم أن هذا الانخراط يعزز التضامن والتعاون والثقة بين المجموعات المختلفة. وعلى نفس المنوال أسهمت منظمات المجتمع المدني في مكافحة العنف الأسري، وفي دعم النساء على الوصول إلى مرافق الأمن، وفي مكافحة التمييز ضد المهمشين. و أبعد من ذلك، عالجت المنظمات المدنية نزعات التطرف والطائفية عن طريق النشاطات الثقافية والفنية التي تناصر قضية السلام. وتظهر الأفلام الوثائقية والأفلام التمثيلية، والإنتاجات الفنية المختلفة المرونة والقدرة على التكيف اللتين يتحلى بهما المجتمع اليمني كما إنها تعزز السلم الأهلي. ومن ذلك الفلمان اللذان أنتجهما مشروع #SupportYemen "لحن غربتنا" و "لون الظلم". أما الحملتان #لنتعايش و #بديهي، فقد أطلقهما شباب يمنيون ولقيا دعما من منظمة Saferworld والمركز اليمني لقياس الرأي العام. وكان من شأن الحملتين الاسهام في بناء تضامن مجتمعي و في جهود نبذ التطرف. استخدمت كلتا الحملتين محتوى فلميّا من أجل التركيز على المشتركات التي تجمع اليمنيين؛ ومن ذلك المناظر، و

الأطعمة، والموسيقى، والأطفال، والموروث.[23] وقد أصبح فنُّ الجرافتي ذا شعبية في مجال التحشيد من أجل السلام. وأبرز المبادرات، في هذا الصدد، تلك التي قام بها الفنان مراد سبيع؛ ومنها فعاليات 15 مارس للفن اليمني العالمي، والتي فيها يجمع اليمنيون الناس في أماكن مختلفة من العالم من أجل الاحتفاء بالفن وباليمن.

مع بداية الحرب أرغِمت العديد من المؤسسات الثقافية على إغلاق أبوابها نتيجة لتحول الدعم المالي باتجاه أعمال الإغاثة الإنسانية. ومع ذلك، فإنَ مبادرات جديدة قد بزغت في الأثناء؛ ومن تلك المبادرات مجلة المدنيّة ومؤسسة رموز. ركزت المبادرتان على الكتابة الإبداعية، وفن التصوير، وكذلك صناعة الفيديوهات. وقد هدفت هاتان الوسيلتان إلى دعم الشباب الموهوبين والموهوبات، و إلى خلق منصاتٍ ثقافية وفكرية، إلى جانب تطوير الإنتاج الثقافي اليمني، وذلك بهدف سد فجوات مهمة أوجدها الصراع منذ اندلاعه خلال العامين 2014م و2015م. على صعيد آخر استمرت بيسمنت، المؤسسة الثقافية الشبابية التي تأسست في صنعاء خلال العام 2010م، في العمل، رغم الظروف الصعبة التي ظلت آخذة في الازدياد في مدينة صنعاء. ظلت المؤسسة مستمرة في تنظيم عروض الأفلام، والمعارض التشكيلية، وفي عقد اللقاءات النقاشية. وفي المكلا، مركز محافظة حضرموت، انبثقت المبادرة الفنية ميميز بهدف تعزيز السلام ضمن النطاق الاجتماعي الذي تصل إليه رسالتها، ومن أهدافها أيضا تشجيع الشباب على متابعة الفن كونه متنفسا خلّاقا.

الأمن والعدالة

على وقع الإفاقة على مؤسسات أمنية ضعيفة و في ظل فراغ أمني يشمل البلد من أقصاها إلى أقصاها، تبنى عدد قليل من المنظمات مشاريع تركز اهتمامها على الأمن المجتمعي، و إنْ كان ذلك في أغلب الحالات في إطار العمل الإنساني الإغاثي، و انخرطت تلك المنظمات في مبادرات حل الصرعات المحلية والوساطة بين المتنازعين من المواطنين. وفي ظل توق كثير من اليمنيين إلى أن تقوم الشرطة بدورها في مهمة توفير الأمن،[24] فقد حاولتْ بعضُ منظمات المجتمع المدني أن تحسّن من أداء الدولة لخدماتها الأمنية على المستوى المحلي.

في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أضحت الجهود الرامية إلى تحسين أمن الدولة أمرا في غاية الخطورة. فقد سعتْ مجموعات شبابية مستقلة، تشكلت في محافظة إب، إلى تحسين الوضع الأمني في حاراتهم، غير أنَّ الحوثيين قمعوا نشاطاتهم و أجبروهم على التوقف. وقد شاركتنا المنظمات المدنية التي قابلناها عن رؤاها بخصوص منع حدوث العنف الجنسي ومحاربته، وتقليص حمل السلاح في الفضاءات العامة، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي بخصوص الألغام، ومنع إطلاق النار الاحتفائي أثناء الأعراس والمهرجانات. وفي الأعم الأغلب تشمل هذه المبادرات إشراك السلطات المحلية و الموظفين الأمنيين. غير أن منظمات المجتمع المدني تخوض نضالا في العمل والتواصل مع سلطات حكومية منعدمة الاستجابة والتعاون. وعلى سبيل المثال، بذل المركز اليمني لقياس الرأي العام محاولات لتعزيز التعاون بين الفاعلين السياسيين في

23 Mareike Transfeld (2018): *Youth Activism in Yemen*. Yemen Polling Center, Policy Report. Available at *http://www.yemenpolling.org/2664-2/* (14.03.2020).

24 Mareike Transfeld & Shaima Bin Othman (2020): *The State of the Police in Western Yemen*. Yemen Polling Center, Research Debrief. Available at *http://www.yemenpolling.org/4325/* (14.04.2020).

كل من عدن وتعز، غير أنَّه وجد اختلافاتٍ سياسية بين أصحاب المصلحة، وقد كان من شأن ذلك الحيلولة دون إحداث تقدم في الحوار بين الطرفين. نجحت هذه المبادرة في تعز فقط؛ وبالتحديد في الدفع نحو محاولات لإحداث تعاون بين الشرطة والمؤسسات القضائية. وخلال السنوات الماضية القليلة أصبحت تعز، في واقع الأمر، مثالا بارزا لاشتراك المجتمع المدني في القطاع الأمني. يعمل ناشطو تعز مع تعاونيات الأحياء والحارات ومع المجالس المنتخبة في المناطق الإدارية من المحافظة على معالجة التحديات الأمنية. وفي هذا الصدد، دربت منظمة شباب بلا حدود للتنمية، حتى الوقت الحاضر، 100 سلطة محلية من سلطات الأحياء على التبليغ الأمني و على القوانين المنظِّمة. و هنالك نشاطات مشابهة حظيت بالتنفيذ في مناطق أخرى من اليمن. ففي شبوة، على سبيل المثال، عقدت جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي لقاءاتٍ، وحواراتٍ، وورشا تدريبية ضمتْ كلّا من المجالس المحلية، و العاملين في حقل الإعلام، وأئمة المساجد. وقد تعرّضتْ هذه النشاطات لقضايا حل الصراعات و إدارتها. وتولّتْ السلطات المحلية تمويل هذه المبادرة؛ وهو الأمر الذي كان من شأنه إعادة تنشيط الشراكة بين السلطات المحلية والمجتمع.

أخذا في الحسبان تشظي سياسات المستوى الوطني التي يفترض أن تكون جامعة، وفي ظل الأهمية المتعاظمة لدور المستويات المحلية، نشر المركز اليمني لقياس الرأي العام تقارير تظهر الكيفية التي أثّرت فيها الحرب على تدابير الأمن في المستوى المحلي من حيث السلطات، والتراتبيات الوظيفية، والتواصل، وتصورات المجتمع بخصوص الأمن. وشملت تقارير المركز تعز ومأرب و إب والحديدة وعدن والضالع. كما عمد هذا المركز البحثي إلى تقييم قدرات الشرطة في المديريات على أن تحسِّن الوضع الأمني المجتمعي في تعز وعدن ولحج وشبوة. ومن جهته، وسعيا إلى جعل الهياكل الأمنية متاحة أمام النساء، قدّم اتحاد نساء اليمن الحماية والمساعدة للنساء المحرومات اللاتي تعرضن للعنف؛ وجاء ذلك الدعم ذلك من خلال التعليم، والمساعدة على استصدار الوثائق الثبوتية الخاصة بالهويات الشخصية، إلى جانب تزويدهن بخدمة المحاماة. أمّا مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، فقد قدم الدعم لأقسام شرطة ولمحاكم محلية من خلال بناء القدرات، وتيسير العلاقة بين مؤسسات الأمن و مؤسسات العدالة.

١ التعليم

تعرّض القطاع التعليمي للخراب نتيجة الحرب؛ إذ دُمِرَت مباني المدارس، و تعرضت الجامعات للتسييس، ولم يستلم الموظفون، بمن فيهم الأساتذة، رواتبهم بصورة كاملة ومنتظمة منذ شتاء 2016م. وعمدت الأطراف المتصارعة إلى استخدام المدارس كمخازن للأسلحة والذخيرة، وكذلك كمراكز للاحتجاز، أو كبيئات لتجنيد الفتيان من أجل أخذهم إلى جبهات القتال. وكل هذه الأحداث جعلت تعليم ما يقرب من أربعة ملايين طفل في اليمن في خطر، وانصب تأثير ذلك، بصورة خاصة، على النساء والبنات، كما أوضح "فريق النساء" في هذا المشروع.[25]

مع تحوّل التمويل الدولي و تغيّر اهتمام المانحين باتجاه القطاع الإنساني الإغاثي

25 Mareike Transfeld (2018): 'Yemen's education system at a tipping point: Youth between their future and present survival,' in: POMEPS (eds.): *Politics, Governance and Reconstruction in Yemen*, POMEPS Series 29, pp. 39–42.
وانظر، أيضا، إيمان الجوفي وبلقيس زباره وستايسي فيلبريك ياداف (27 فبراير 2020): دور النساء في بناء السلام في اليمن، موجز مركزCARPO و مركز دراسات النوع الاجتماعي والتنمية رقم 14. الموجز متوفر من خلال الرابط:
https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/02/carpo_brief_14.pdf (29.02.2020).

انخفض نشاط المنظمات العاملة في حقل التعليم بصورة دراماتيكية. والمعلوم أنَّ معظم التمويل الدولي الموجه إلى قطاع التمويل قد تولته منظمة اليونسف وعدد آخر من المنظمات المهتمة بقضايا التعليم بالتنسيق مع مؤسسات الحكومة اليمنية. وقد عمدت المنظمات اليمنية المحلية العاملة في هذا القطاع، متبِعة استراتيجيات المانحين، إلى حصر عملها على مجال المساعدات الإنسانية و القضايا الطارئة فقط. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الطبيعة المعقدة التي تتسم بها المشاريع في قطاع التعليم، والتي تتطلب عملا وتنسيقا يشمل عددا من السلطات المحلية، قد كان من شأنها تثبيط و إعاقة عمل المنظمات المحلية في هذا المجال. و بصرف النظر عن ذلك، فإنَّ المنظمات اليمنية والمبادرات المدنية المحلية قد استمرت في معالجة فجوات مهمة في هذا القطاع مكمِّلة بذلك المبادرات واسعة النطاق التي أخذت بزمامها منظمة اليونيسف الدولية. طورت المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية مشروع "مرصد التعليم"؛ وهو عبارة عن تطبيق تفاعلي بالهواتف الذكية يعمل على إشراك المجتمعات المحلية في عملية الرقابة وجمع البيانات. و تقدم قاعدة البيانات هذه دعما للمنظمات من أجل أن تقوم بتقديم الدعم الذي تحتاجه تلك المجتمعات المحلية.

ومن جانبها تجمع مجالسُ أولياء الأمور الأموالَ عن طريق لجانها؛ وذلك من أجل الاستمرار في دفع مرتبات المدرسين. وقد سعت مجموعات شبابية مستقلة، مع دعم من فاعلي الخير و بجهود تبرعية فردية، إلى خلق فضاءات للتعلم يكون من شأنها التمكين من الحصول على دورات دراسية مؤقتة و تفضي إلى استعادة المدارس. وتتضمن هذه المبادرات مبادرة طريق عدن، ومؤسسة همة شباب للتنمية في كل من صنعاء وتعز، وحملة ادعموهم التي تساعد الأسر والأطفال من أجل الحصول على الكتب المدرسية والزي المدرسي. فمن ناحية تقدم بعض منظمات المجتمع المدني بدائل للمباني و الأماكن الدراسية من أجل إبقاء الدراسة مستمرة، ومن ناحية أخرى تساعد منظمات أخرى وناشطون مدنيون على عقد دروس لتعليم القراءة و تعليم الرياضيات يستفيد منها أطفال من أوساط المجتمعات المحلية. ومع أنَّ هذه الجهود مهمة على المستوى المحلي، فإنها تظل في عِداد المبادرات غير الدائمة وتواجه تحديات متعددة مع السلطات المحلية، فضلا عن العوائق التي تعترضها في جانب التمويل.

١ البيئة

تسببت الحرب في إلحاق أضرار متعددة بالبيئة. وعلى سبيل المثال، فإنَّ التحالف الذي تقوده السعودية قد قصف المبنى الرئيسي لمعالجة النفايات شمال صنعاء، وكانت نتيجة ذلك أنَّ المخلفات السامة، بما في ذلك المخلفات الطبية، لم تعدْ في وضع تكون فيه مدارة بالصورة الصحيحة. ما يزال 60 بالمائة، تقريبا، من مخلفات اليمن غير مجمعَّ أو لا يحظى إلا بإدارة بائسة، وتلك مشكلة سابقة للحرب وكان من شأنها أنْ أدَّت إلى تلوّث في الماء والهواء يسبب، بدوره، عددا من الأمراض المعد- معوية و التنفسية كضيق التنفس.[26] ولا تلقى إدارة المخلفات اهتماما إلا من عدد قليل من المنظمات، بعكس موضوع إدارة المياه الذي يحظى بتمويل أفضل و باهتمام مجتمعي عام ظاهر بصورة أكبر بروزا. ومن المثير للاهتمام أنَّ "فريق الشباب" في هذا المشروع وجد بأن الشباب يربطون ما بين

26 Conflict and Environment Observatory (2019): *How Yemen's Conflict Destroyed Its Waste Management System*. Available at *https://ceobs.org/how-yemens-conflict-destroyed-its-waste-management-system/* (14.02.2019).

البيئة و "الفضاءات العامة وفضاءات الصحة (على سبيل المثال جمع القمامة)".[27]

وطبقا للدراسة الصادرة تحت عنوان منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال طور الانتقال، فإنَّ عدد المنظمات العاملة في مجال القضايا البيئية قد ازداد منذ العام 1990م.[28] حوالي 15 بالمائة من مجموع منظمات المجتمع المدني تعمل، على الأقل بصورة جزئية، في مجال حماية البيئة، وتعمل 10 بالمائة أخرى في جانب إدارة الموارد الطبيعية. ومنذ ذلك الحين توسّعت اهتمامات المنظمات لتشمل السعي نحو تخفيض التلوث الكيميائي والاشعاعي، بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي في الماء و الأراضي اليابسة، ومجابهة التصحُّر، والحفاظ على الصحة الوقائية، و ترشيد استخدام المياه، ورفع مستوى الوعي بمخاطر المبيدات و الأسمدة الزراعية. غير أنَّ غالبية المنظمات ذات التوجُّه البيئي تعمل في مجال موارد الماء. فجمعيات مستخدمي المياه المحلية، على سبيل المثال، تعمل على إدارة مشاريع المياه في المناطق الريفية، وفي الوقت ذاته تشرف لجان المستفيدين على جداول توزيع المياه في الأحياء أو الحارات. وقد دعم اتحاد نساء اليمن وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية مبادرات المواطنين الرامية إلى تجميع مياه الأمطار عن طريق بناء السدود والحواجز المائية، و زيادة كميات مياه الشرب عن طريق التوسُّع في حفر الآبار، و إنشاء الخزانات، و استحداث شبكات المياه. وثمة منظمات – رجعنا إلى بعضها أثناء كتابة هذه الورقة – تعمل في مجال التدريب على إدارة الموارد المشتركة وعلى حل النزاعات الناشئة حول الموارد والخدمات.

وعلى الرغم من أنَّ اليمن، مثل غيرها من دول العالم، متأثرة بمترتبات التغير المناخي، فإنَّ القضايا البيئية لا تحتل مرتبة عليا في خطط منظمات المجتمع المدني. وقد وجد (فريق الشباب) في هذا المشروع أنَّ معظم المبادرات المتعلقة بالبيئة الطبيعية تتركز في حضرموت؛ إذ إن التحديات أو الهموم البيئية الطبيعية هناك كثيرة العدد.[29] و ليس لدى الفاعلين المحليين أو الدوليين خطط طويلة الأمد ولا استراتيجيات طوارئ يكون من شأنها الاستجابة للتغيرات البيئية الخطيرة في اليمن. معظم الخطط الموجودة حاليا تتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي وهي في الوقت الراهن جزء من خطة الاستجابة الإنسانية التي يضعها سنويا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. و إلى جانب قضية شحة المياه والصراع على مواردها، فإنه لا تتوفر في عالم النشر إلا مادة معرفية ضحلة وقليلة تتعلق بقضايا البيئة في اليمن أو بالتأثيرات البيئية على المجتمعات المحلية في هذا البلد. مع ذلك، وكما أشار (فريق الإعلام) في هذا المشروع، فإنَّ المنصة الإعلامية (حلم أخضر) تحاول أن ترفع وعي الناس في كل أرجاء اليمن بقضايا البيئة.[30]

التعاون والصراع بين المجتمع المدني وغيره من الفاعلين

يؤمن القائمون على منظمات المجتمع المدني ممن قابلناهم عند إعداد هذا الموجز بأنَّ الحرب قد خلقت فرصا لكلٍّ من المجتمع المدني والقطاع الخاص كي يتعاونا؛ فلقد غدا لدى الطرفين إدراك للحاجة إلى المبادرة إلى سد الفجوة الناتجة عن انهيار الدولة. إنّ بعض

27 ماجد الخليدي و يزيد الجداوي وكايت نيفينز (27 أبريل 2020): دور الشباب في بناء السلام في اليمن، موجز مركز CARPO ومنظمة شباب بلا حدود للتنمية، رقم 17. الموجز متوفر من خلال الرابط: *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/04/carpo_brief_17_27-04-20_AR.pdf* (30.04.2020).

28 World Bank (2013): *Yemen Civil Society Organizations in Transition*. Available at *http://documents.worldbank.org/curated/en/248881468171555118/Yemen-civil-society-organizations-in-transition* (14.03.2020).

29 الخليدي، الجداوي ونيفينز (27 أبريل 2020).

30 صالح، سكوتبريستون وترانزفيلد (17 أبريل 2020).

المنظمات التي أنشأها القطاع الخاص، كبنك الطعام اليمني ومؤسسة السجين الوطنية، تعد بمثابة الشهادة على الكيفية التي يمكن أن يضطلع فيها القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية. في عدن وحضرموت ولحج تعمل منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع ضمن مجالات خلق سبل للعيش والاستشفاء واستصلاح و إعادة تأهيل مؤسسات الدولة كالجامعات والمعاهد التقنية والمدارس. ومع ذلك، فالمنظمات التي شملتها مقابلاتنا تعتقد بأنَّ القطاع الخاص ما يزال مترددا في أنْ يعمل مع منظمات المجتمع المدني؛ فالشركات في القطاع الخاص لا تريد أن تتورط في السياسة. ومن هنا، فإنَّ معظم إسهامات القطاع الخاص تنحصر في تبرعات فردية أو في شراكات تتعلق بالمساعدات المتصلة بحالات الطوارئ.

منذ العام 2011 أصبح الشباب، بصورة متزايدة، أكثر انغماسا في المجتمع المدني؛ إمّا عن طريق تأسيس منظماتهم الخاصة بهم، أو عن طريق العمل مع إحدى المنظمات الموجودة، أو من خلال العمل المدني التطوعي. وقد أسهم الشباب بصورة معتبرة في المجتمع المدني؛ وثمة أمثلة على ذلك، من بينها: منظمة شباب بلا حدود للتنمية، و رنين اليمن، و شباب بوادر خير في شبوة. غير أنَّ الحرب قد أثَّرت تأثيرا سلبيا بالغا على وضع الشباب. وكان من شأن المشاق الاقتصادية و الصدمات النفسية أنْ أجبرت كثيرات وكثيرين من فئة الشباب على الانسحاب إلى عوالمهم الخاصة. إنَّ الحاجة إلى المساهمة في إعالة أسرهم قد دفعت بكثيرين منهم إلى الانخراط في المجتمع المدني بحثا عن وظيفة ذات دخل مجزٍ، غير أنَّ آخرين، في مقابل هؤلاء، قد اختاروا الانضمام إلى جماعات مسلحة والقتال في جبهات الحرب. وعلى صعيد آخر، وفرت التدخلات الإنسانية، التي دأبت على تنفيذ مشاريعها منظمات المجتمع المدني منذ العام 2015، فرصا للشباب من خلال برامج العمل المدفوع أجره نقدا؛ بما من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية، و إيجاد سبل للتمكين الاقتصادي، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية. وبذلك فمنظمات المجتمع المدني تعد أداة مهمة لضمان بقاء الشباب فاعلين ونشطين بطريقة تحمل هدفا ومعنى وضمن بيئة داعمة.

وطبقا لدراسة صدرت في العام 2018م، فإنّ احتمالية عمل النساء في منظمات المجتمع المدني المحلية أكثر رجحانا من الرجال.[31] فقد أجبرت الحرب النساء ، بصورة متزايدة، على أن يولدِّن دخولا مالية لأسرهن. و بتدفق التمويل ذي الطابع الإنساني على اليمن أضحت النساء أكثر نشاطا، بصورة خاصة، في هذا القطاع. و قد بيّنت المنظمات، التي أجرينا المقابلات مع القائمين عليها عند إعداد هذا الموجز، الطريقة التي تشارك فيها النساء ضمن أعمال توزيع المساعدات الإنسانية، وتتمثل في تسهيل الوصول إلى الخدمات، و إدارة المشاريع التي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين وضع عادات وسلوك النظافة الصحية، علاوة على توفير الدعم النفسي و ابتكار سبل للرزق والتعليم الصحي. وكنتيجة لذلك، فإنَّ القيود ذات الطابع الاجتماعي الثقافي المفروضة على عمل المرأة في الشؤون العامة قد آلت إلى الارتخاء. وعلى سبيل المثال، عمل صندوق التنمية الاجتماعية بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني والمجالس المحلية في محافظة تعز على تأسيس 700 مجلسٍ تعاونيٍّ في القرى؛ وكان نصف عدد أعضاء المجالس البالغ 8500 من النساء. ومع ذلك، فإنَّ الظروف التي تعمل ضمنها منظمات المجتمع المدني في الدفع قدُما بالمشاركة السياسية للمرأة في المستويات المحلية ما تزال صعبة، وما تزال المبادرات في هذا الصدد ذات تأثير محدود؛ وذلك نظرا للقيم البطرياركية الذكورية

31 UNDP (2018): *Yemen Multi-Sector Early Recovery Assessment*. Available at *http://earlyrecovery.global/sites/default/files/yemen-multisector-earlyrecoveryassessment.pdf* (14.03.2020).

التي ماتزال، بصورة عامة، مقاوِمة للتغيير. وعلى سبيل المثال، فإنَّ اتحاد نساء اليمن توقف عن نشر بعض المواد التعليمية التي تعالج موضوعات تتعلق بالصحة الإنجابية أو بالنوع الاجتماعية بسبب المقاومة التي لاقاها من بعض المجموعات السياسية. وكما أشار فريقا (النساء) و (الشباب) في هذا المشروع البحثيّ، فإنَّ النساء، في الآن نفسه، قد اكتسبنَ حرياتٍ أكبر و تعرضْنَ لقيود أكثر نتيجة الحرب.[32] و أحد الأمثلة على استمرار نشاط النساء في حقل المجتمع المدني يتجلّى في ائتلاف من النساء الناشطات والقياديات في تعز الذي يحمل اسم (نساء تعز من أجل الحياة). فهذه المجموعة من النساء أسهمت في دعم حل الصراعات بطرق مختلفة منها فتح الممرات.

ومنذ بدء الحرب أخذ التعاون بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في الانحدار بصورة حادّة، وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين، أولا: أنَّ الإعلام أصبح يتعرض لضغوط هائلة، و لأساليب من الترويع عنيفة من قِبَل سلطات الأمر الواقع في الشمال وغيرها من الجماعات المسلحة. ثانيا: في ظل السيطرة السياسية على الإعلام اليمني نتيجة لانعدام التمويل المستقل،[33] فإنَّ منظمات المجتمع المدني تعمد إلى التقليل مِن أو الكفِّ عن التغطية الإعلامية لنشاطاتها حتى لا تتم تلك التغطية بطريقة مسيسة أو مشوّهة وحتى تتجنب المنظمات انتباه سلطات الأمر الواقع في صنعاء لنشاطاتها. ولنضربْ على ذلك مثالا، فعندما نظّمت شباب بلا حدود للتنمية فعالية في الحديدة، المدينة الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، فإنَّ وسائل الإعلام المحلية قد عمدتْ إلى تأطير ذلك الحدث بوصفه يأتي في سياق "رفض عدوان التحالف السعودي ضد اليمن". وبعد أيام أقامت تلك المنظمة الفعالية نفسها في تعز في منطقة تقع رسميا تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا؛ وهنا أطرت وسائل الإعلام الحدث بوصفه يأتي دعما للمقاومة في تعز. وبسبب هذا التسييس، فإنَّ منظمات المجتمع المدني تتجنب وسائل الإعلام التقليدية وتعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة أساسية للاتصال. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ منظمات المجتمع المدني قد عبّرت عن وجود مصلحة لها في الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع وسائل الإعلام التقليدية؛ وذلك حتى يتسنَّى لها إشهار أعمالها وحتى تكون بمثابة القناة للوصول إلى المجتمعات المحلية. ومن هنا، فإنَّ منظمات المجتمع المدني تعمل من أجل تحسين ظروف وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، عمل مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، وهو منظمة مجتمع مدني مقرّها صنعاء، على تدريب 2000 صحفيٍّ في حقول مختلفة، بمن فيهم 80 مراسلا في محافظات مختلفة. كما أسس المركز مرصدا لحرية الصحافة يكون من شأنه مراقبة حالات الانتهاك والدفاع عمن يتعرضون لها.

تلبية احتياجات المجتمع المدني

تواجه منظمات المجتمع المدني في اليمن عددا هائلا من التحديات. ومنذ بداية الحرب تعرضت المنظمات لمخاطر قمعية ظلت آخذة في التزايد وتعرضت لانتهاكات متعددة بما فيها الاعتقالات، وحملات المهاجمة، ومصادرة الممتلكات. وفي الوقت الذي لا تتوفر في اليمن حريات مدنية، فإنَّ القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير في الوقت الراهن في أوج قسوتها. وحتى يكون بمقدور المنظمات الاستمرار في أعمالها، فإنَّه قد أضحى لزاما عليها الحذر وتحاشي لفت الانتباه السلبي الذي من شأنه أنْ يثير ردود أفعال قمعية. تلجأ إلى ذلك كثير من المنظمات عن طريق

32 الخليدي، الجداوي ونيفينز (27 أبريل 2020). وكذلك، الجوفي، زباره وفيلبريك ياداف (27 فبراير 2020).
33 صالح، بريستون وترانزفيلد (17 أبريل 2020).

تجنب العمل على الموضوعات الخَطِرة، مثل تعزيز السلام والأمن أو العدالة الانتقالية. وفي ظل توجُّه معظم التمويل نحو قطاع العمل الإنساني، فإنَّ كثيرا من المنظمات تعمل في توزيع الدعم باعتباره عملا أقل خطورة من حيث آثاره. أما المنظمات التي لا تقع مباشرة تحت طائلة التهديد، فإنها تعاني من انعدام الأمن بطرق مختلفة. فالقيود المفروضة على الحركة نتيجة إغلاق الطرق، و كثرة نقاط التفتيش، و الاجراءات الأمنية الصارمة، يمكن أن ينتج عنها ساعات من التأخير، ويمكن بالتالي أن يجبر ناشطي المنظمات على المشي أو على استخدام الحمير. إن القيود المفروضة على الحركة قد جعلت من أمر وصول المنظمات إلى المجتمعات المحلية من الصعوبة بمكان. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الإيجابية، فإنّ منظمات المجتمع المدني ترى نفسها معزولة عن مؤسسات الدولة التي تحاول أن تتعاون معها. وبعد الانتفاضة التي شملت أرجاء البلاد المختلفة في العام 2011م، أخذت منظمات المجتمع المدني زمام المبادرة في بناء الشبكات وفي تنسيق جهودها المدنية مع الفاعلين داخل أجهزة الدولة اليمنية. غير أنَّ الحرب قد قطعت أواصر تلك الشبكات و جعلت أمر التنسيق المشار إليه آنفا من الصعوبة بمكان.

وهذه التحديات كبيرة في حد ذاتها، غير أن ثمة، بالإضافة إلى ذلك، ضعفا في القدرات لدى كثير من تلك المنظمات. و أخذا في الاعتبار ما سببته الحرب من دفع الرأس مال البشري إلى ترك البلد، فإنَّ منظمات المجتمع المدني أصبحت تفقد المختصين ممن يتحلون بالخبرة في مجال إدارة المشاريع، والرقابة والتقييم، وفي قطاع قياس التأثير، و في وحدات التحليل إلى آخر ذلك. وهذا يضعف المجتمع المدني الضعيف من حيث الأصل. و من المعلوم أنَّ المنظمات الصغيرة، على وجه الخصوص، تفتقر إلى الخبرة في التواصل مع المانحين أو إلى كتابة مقترحات المشاريع؛ وهو الأمر الذي، غالبا، ما يجعل الحصول على التمويل أو على فرص بناء القدرات أمرا غير متاح لهذه المنظمات. وعلاوة على ذلك، فإنّه يصعب على المنظمات الصغيرة تلبية متطلبات المانحين، ومن ذلك مثلا أن يكون لديها خبرة سابقة في تنفيذ مشاريع ذات ميزانيات كبيرة. وفي الوقت نفسه تنعدم لدى المانحين استراتيجيات تقديم منح تمويلية صغيرة للمنظمات الصغيرة. و مما يعتور عمل منظمات المجتمع المدني، أيضا، أن نشاطها قليل التأثير نتيجة انعدام مشاركة المعلومات. ومع أن كثيرا من المعلومات المتعلقة بالمشاريع وبالمانحين دائما ما تكون متداولة على الانترنت، فإنَّ الكثير من المنظمات العاملة في المستويات المحلية لا يكون لديها ميزة الوصول إلى الانترنت. أمَّا المنظمات الكبيرة؛ أيْ تلك التي تتوفر لها فرصة الوصول إلى المعلومات، فإنها ترى أنها في تنافس مع غيرها من أجل الحصول على تمويل المانحين، وهو الأمر الذي يحول دون بناء تحالفات قوية بعضها مع بعض. والمحصلة النهائية لتلك العوامل كلها هو انعدام رؤية مشتركة لدى منظمات المجتمع المدني في اليمن بخصوص بناء السلام.

التوصيات

دعم التنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني

خلق فرص لمنظمات المجتمع المدني ودعمها ليكون من شأن ذلك توحيد جهود المنظمات، وتنسيق مشاريعها، وتشكيل شبكات للمناصرة وكسب التأييد. ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقد الورش والمؤتمرات التي تعالج هذه القضايا، غير أنه يمكن أن يحفَّز، أيضا، من خلال منح مالية مشروطة وعن طريق التبادل المؤسساتي للممارسات. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الداعمين الدوليين يمكن أن يخلقوا منصاتٍ يكون من شأنها أنْ تيسر لمنظمات المجتمع المدني تطوير رؤى موحَّدة، واستراتيجياتٍ، وخِططَ طريقٍ من أجل تحقيق السلام و إحداث تنميةٍ في مرحلة ما بعد الصراع.

الدفاع عن الفضاءات المدنيّة

في ظل الانكماش الذي يعاني منه نشاط المجتمع المدني، فإنَّ على المانحين الدوليين والمنظمات الدولية أنْ يستمروا في الدفاع عن إبقاء المنظمات المحلية منخرطة بصورة فاعلة في القضايا المختلفة. وهم يستطيعون فعل ذلك عن طريق ضمان عمل المنظمات في مجالات غير مجال المساعدات الإنسانية، ومن ذلك: حقل الاقتصاد، و السياسة، والأمن والعدالة، والثقافة، والبيئة والتعليم، بصورة لا تجعل هذه الجوانب تقع تحت طائلة التجاهل لصالح الاشتراك في حقل الغوث الإنساني. كما يمكنهم فعل ذلك عن طريق قيامهم بنشاط المناصرة وكسب التأييد خلال اللقاءات التي تجمعهم بحكومة الرئيس هادي وبسلطات الأمر الواقع. وبما أنَّ المجتمع الدولي يسعى إلى تكريس الحقوق المدنية، ومناصرة الفضاءات ذات الطابع المدني، فإنَّ مما يتوجب عليه، بصورة دائمة، هو منح سلامة الرموز المدنية الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنموي أولوية خاصة.

دعم تنمية الرأسمال البشري في قطاع المجتمع المدني

أخذا في الحسبان الارتباط اللازم بين التنمية الإنسانية والسلام، فإنَّ من الواجب على المنظمات الدولية والمانحين أن يسعوا إلى خلق فرصٍ حقيقية لبناء القدرات لدى المنظمات اليمنية. وفي ظل هجرة العقول التي ما فتئت البلد تشهدها خلال السنوات الماضية، علاوة على الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي، فإنَّ كثيرين من المنتمين إلى طواقم العمل في المنظمات اليمنية يحتاجون إلى المعرفة الفنية اللازمة من أجل أنَّ تتحسن طرائقهم المنهجية في التعاطي مع مشاريعهم ومخرجاتها. وتشمل احتياجاتهم معرفة مهارات التحليل، و إجادة كتابة التقارير، والإلمام بمناهج بناء السلام، والمعرفة اللازمة في مجال الرقابة أو المراجعة والتقييم. و في هذا السياق، فإنَّ بإمكان المانحين الدوليين أن يقدموا مساعداتهم، أيضا، في إنشاء منصاتٍ لنقل الخبراتِ من سياقات أخرى عرفتْ أنماطا مشابهة من الصراعات كالصومال و أفغانستان وليبيا وسوريا.

دعم الشراكة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة

و في أفق أبعد عن دعم الفضاءات المدنية، فإنَّ على المنظمات الدولية الاسهام في تيسير العلاقة البنَّاءة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية. وفي حين أنَّ الشراكة بين الطرفين في بعض المجالات تبزغ نتيجة للمشاريع التي يقومان عليها، فإنَّ محفِّزات التعاون في مجالات أخرى تحتاج إلى أن تُخلق وتُبْتدع. إنَّ المفقود في هذا الصدد هو فَهْم مصالح واحتياجات السلطات المحلية، و تحفيزها على أنْ تتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

بناء قدرات تنظيمية أو إدارية للمجتمع المدني

على المنظمات الدولية والمانحين الدوليين أنْ يدعموا التنمية التنظيمية أو الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني في اليمن. و يمكن تحقيق ذلك من خلال التدريب على تدابير العمل الإداري وعلى عمليات الإدارة، و كذلك من خلال دورات تعليمية تعالج إدارة الوقت وتتطرق إلى التعريف بأدوات تنسيق المشاريع. إنَّ على التنمية التنظيمية أو الإدارية أن تجعل هدفها محددا في تعزيز وتقوية حوكمة المنظمات، و إرساء مبدئي المساءلة والقدرة المؤسساتية الداخلية لتلك المنظمات.

تنويع فرص التمويل لمنظمات المجتمع المدني

من المعلوم أنَّ الدعم المالي الدولي موجَّه إلى منظمات المجتمع المدني الكبيرة و إلى أولئك الذين لديهم شركاء دوليون. ومن هنا، فإنَّ على المانحين أن يحرصوا على أنَّ عددا متنوِّعا من المنظمات يستفيد من دعمهم من خلال قوالب تمويلية مختلفة. هذا؛ بالإضافة إلى الحرص على توفير منح تمويلية صغيرة النطاق تكون موجهة للمبادرات الصغيرة.

CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

عن CARPO

تأسس مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في العام 2014 من قِبَل مجموعة من الباحثين الألمان والمقيمين في ألمانيا من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بدراسات الشرق الأوسط والأدنى، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. يتراوح عمل المركز ضمن محور يتجاور فيه البحث العلمي، مع الاستشارة، و التبادل الثقافي والأكاديمي. ويتوجه العمل في المركز نحو تنفيذ مشاريع بالتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة من المستفيدين في بلدان الشرق الأوسط والأدنى. يؤمن الباحثون في CARPO بأن بلدان هذه المنطقة من العالم يمكن لها أن تحقق مستقبلا مزدهرا و سلميًا من خلال صنع سياسات تتسم بالشمول والشراكة، وعن طريق الاستثمار الاقتصادي الذي يستفيد من كل الامكانات والموارد المتاحة والخلّاقة لدى الفاعلين المعنيين. ومن هنا، فإنَّ CARPO يفتح القنوات بصورة دائمة من أجل النقل التفاعلي للمعرفة بين المواطنين، وأصحاب المبادرات والأعمال، و صناع القرار.

الموقع الالكتروني: carpo-bonn.org

Facebook / Twitter: @CARPObonn

نبذة عن مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية

إطار للتنمية الاجتماعية منظمة غير حكومية تأسست في العام 2011 بهدف تمكين المجتمع المدني عن طريق تطوير مبادئ التشاركية و المساءلة و إحداث التأثير والتأثر. وتتحدد رؤية "إطار" في ضمان أنَّ احتياجات أفراد المجتمع اليمني و مصالحهم وحقوقهم تكون في مركز اهتمام الجهود المبذولة من أجل التنمية في اليمن. والمقصود بأفراد المجتمع اليمني في هذه الرؤية كلّ اليمنيين؛ بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، أو فئاتهم العمرية، أو درجات قدراتهم أو عجزهم، أو خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

الموقع الإلكتروني: itar.ngo

Twitter: @itarngo

© 2020, CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
All rights reserved.

ISSN 2364-2467

CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
Kaiser-Friedrich-Str. 13
53113 Bonn

Email: info@carpo-bonn.org
www.carpo-bonn.org

عن الكاتبات / الكتّاب

الدكتور عبدالكريم قاسم: باحث أول في مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية و أستاذ في مجال الفلسفة بكلية الآداب، جامعة صنعاء.

a.qasim@itar.ngo

لؤي أمين: مسؤول المشاريع في مؤسسة إطار. و لؤي من الرواد الاجتماعيين، وهو من مؤسسي العديد من المبادرات في إطار المجتمع المدني والثقافة، ومن أهمها: أرشيف اليمن و المكتبة التاريخية اليمنية.

l.amin@itar.ngo

مرايكه ترانسفيلد: تعمل حاليا على إنجاز أطروحتها للدكتوراه في جامعة برلين الحرة الكائنة بالعاصمة الألمانية برلين. وهي باحثة في المركز اليمني لقياس الرأي العام، وقد عملت سابقاً في المعهد الألماني للشؤون الخارجية والأمن (SWP) في برلين. ومرايكه أيضًا زميلة مشاركة في CARPO.

transfeld@carpo-bonn.org

الدكتورة إيفا. كيه ستجليصكا: أستاذة مشاركة في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة غرناطة في أسبانيا.

ewa@ugr.es

عن المشروع

يسعى هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، (GIZ)، إلى تطوير قدرات الباحثات و الباحثين والمنظمات اليمنية والدولية في مجال البحث وتقديم المشورة بشأن بناء السلام في اليمن. وفي إطار هذا المشروع تم تطوير ونشر تقرير صادر عن مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) عن متطلبات السلام في اليمن، بالإضافة إلى خمسة موجزات سياسة. وقد كانت هذه المنشورات نِتَاج شراكة بحث يمنية دولية، حول دور الجهات الفاعلة في بناء السلام في اليمن. تتناول الموجزات الخمسة المجتمع المدني والنساء والشباب والإعلام والقطاع الخاص. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت .